j

قــال تعالـــــى :
(الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله)

الأعراف — الآية 43 .

وقــال تعالـــــى :
(ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ وعلى والديّ وأن أعمل صالحا ترضاه)

سورة النمل — الآية 19

وقــال تعالـــــى :
(وقل ربي زدني علما)

سورة طه — الآية 114 .

ملخـــــص الدراســـــــة

استعرض البحث في فصله الأول **"الصناعة في السودان"** تطور الصناعة التحويلية في السودان من خلال تتبعه لمسيرة الصناعة في البرامج والخطط الاقتصادية والاجتماعية ابتداء من البرنامج الاقتصادي الأول في عام 1946 وانتهاء بالبرنامج الرباعي للإنقاذ الاقتصادي 1989-1992، متناولاً في ذلك السياسات والإجراءات التي اتخذت لإحداث التنمية الصناعية في ذلك الوقت ونتائج هذه السياسات والإجراءات و آثارها علي قطاع الصناعة، إضافة إلي تناول الاستثمارات الصناعية في تلك البرامج والخطط الاقتصادية ومناقشة مدي تأثير الصناعة علي الاقتصاد السوداني من خلال مؤشرين اقتصاديين رئيسيين هما :

- مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم مساهمة قطاع الصناعة التحويلية "باعتباره مكوناً من مكونات القطاع الصناعي" في الناتج المحلي الإجمالي.
- الصادرات الصناعية تطورها ونموها ونسبتها إلي إجمالي الصادرات.

أما الفصل الثاني **"الاستثمار في قطاع الصناعة التحويلية"** فقد استعرض من خلاله مباحثه الخمس التراكم الرأسمالي الموجود بالقطاع، الطاقات المركبة والعاملة، المنشآت الموجودة بالقطاع العامل والمتوقف منها وذلك طبقاً للنتائج الأولية الصناعي الشامل 2002، ومن ثم معوقات الأداء الصناعي بالسودان وسياسة الإستخصاص كإحدى الوسائل التي تبنتها الاستراتيجية القومية الشاملة كخطة اقتصادية واجتماعية وسياساتها الرامية للإصلاح الصناعي وذلك من خلال استعراض النقاط التالية :

- استراتيجية التنمية الصناعية في الاستراتيجية القومية الشاملة.
- تطور مناخ الاستثمار.
- الاستثمارات الصناعية المستهدفة للبرامج المرحلية الثلاث للاستراتيجية ومقارنتها بالاستثمارات الفعلية التي تمت، وكذلك جانب تطور الإنتاج الصناعي للبرنامجين الأول والثاني من الاستراتيجية الشاملة.

أما الفصل الثالث **"التمويل الصناعي"** فتناول من خلال مباحثه الثلاث التمويل الصناعي بشقيه المصرفي وغير المصرفي ومدي ملاءمته للاحتياجات الفعلية لقطاع الصناعة متضمناً في ذلك :

- مشكلات الجهاز المصرفي في السودان ومن ثم سياسات الإصلاح التي اتبعها بنك السودان لمعالجة تلك المشكلات.
- تكلفة التمويل واثر ذلك علي القدرات التنافسية للمنتجات الصناعية.
- التمويل المتعثر بقطاع الصناعة.
- الطاقة التمويلية العاطلة بالمصارف السودانية.

وقد خلصت الدراسة إلي أن الصناعة في السودان عانت من مشكلات متعددة ومتراكمة وكانت محصلتها النهائية ضحالة العمليات الصناعية وضعف القيمة المضافة للمنتجات الصناعية وبالتالي ضعف الأهمية النسبية لمساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي.

كما خلصت الدراسة إلي أن التمويل ظل يشكل "في اغلب الأوقات عقبة رئيسية تحول دون تحقيق الأهداف الصناعية وحدوث التنمية الصناعية المطلوبة".

وقد أوصت الدراسة بضرورة تعميق التصنيع وبالتالي زيادة القيمة المضافة لمنتجات الصناعية، إضافة إلي ضرورة توفير التمويل الذي يتناسب واحتياجات القطاع الفعلية كذلك ضرورة الاستفادة ن نتائج المسح الصناعي الشامل في تكوين قاعدة معلوماتية لتصحيح الإختلالات الهيكلية الحالية بقطاع الصناعة وإنشاء المشروعات الصناعية المستقبلية.

Abstract

In Chapter One, titled **'Industry in the Sudan'**, the study traces the development of the processing industry by listing economic and social programs and plans starting with the first economic program in 1946, and up to the Quadruple Program of Economic Salvation (1989-1992). It tackles the policies and measures taken to effect an industrial development at the time, and the outcome and impact of such policies on the industrial sector. It also deals with the industrial investment in such economic plans and policies, and discusses the impact of industry on the Sudanese economy through two major economic indicators:

- The contribution of the industrial sector to the gross domestic product (GDP), and thus the contribution of the processing industry (being a component of the industrial sector) to the GDP.

- The development and growth of industrial exports and their ratio to total exports.

In its five sections, Chapter Two,**' Investment in the Processing Industry Sector'**, deals with capital accumulation in the sector, installed and operating capacity and the operating and non-operative installations in the sector, in light of the primary findings of the Comprehensive Industrial Survey of 2002. It also tackles the obstacles in face of industry in the Sudan and the policy of privatization as one of the means adopted by the National Comprehensive Strategy to address the structural deficiencies of industry in the country. The chapter also discusses the National Comprehensive Strategy as an economic and social plan and its policies aiming at reforming the industrial sector by focusing on the following points:

- The strategy of industrial development in the National Comprehensive Strategy.
- The development of investment climate.
- The targeted industrial investments of the Strategy's three stage-programs, compared to the investment that

was actually implemented; as well as the development of industrial production in the first and second programs of the National Comprehensive Strategy.

Chapter Three, **'Industrial Finance'**, deals, in its three sections, with industrial financing, in both its banking and otherwise segments; and to what extent it met the actual needs of the industrial sector, including:

- The problems of the banking system in the Sudan and the reform policies followed by the Bank of Sudan to address such problems.
- Cost of finance and its effects on the competitiveness of industrial products.
- Bad loans in the industrial sector.
- The untapped finance capacities with Sudanese banks.

The study concludes that industry in the country suffered from several, accumulated troubles whose final outcome spells shallow industrial operations and poor value-added aspect of industrial products and thus the insignificant contribution of the industrial sector to the GNP.

The study also concludes that finance continues to form 'in most occasions, a major obstacle in the face of realizing industrial objectives and effecting the desired industrial development.'

The study recommends strengthening manufacturing and, hence, increasing the value-added aspect of industrial products; in addition to the need to provide finance that suits the actual needs of the sector. It also recommends that the findings of the comprehensive

industrial survey are to be used in order to build an Informatics database to rectify the present structural deficiencies in the industrial sector and to establish future industrial projects.

فهرس المحتويات
الاثار الاقتصادية للاستثمار والتمويل بقطاع الصناعة التحويلية 1990-2002م

الموضـــــــــــــــوع	رقم الصفحة
المقدمة	
مشكلة البحث	**1**
أهداف البحث	**1**
فروض البحث	**2**
أهمية البحث	**2**
منهجية البحث	**2**
الفصل الأول	
الصناعة في السودان	
المبحث الأول : الصناعة وأهميتها في التنمية الاقتصادية	**11-3**
المبحث الثاني : تطور الصناعة في السودان	**17-12**
المبحث الثالث : الاستثمارات الصناعية في الخطط الاقتصادية والاجتماعية	**43-18**
المبحث الرابع : مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بالسودان	**63-44**
المبحث الخامس : الصادرات الصناعية	**76-64**
الفصل الثاني	
الاستثمار بقطاع الصناعة التحويلية	
المبحث الأول : الاستثمار (المفهوم – المضمون – المعني)	**86-77**
المبحث الثاني : قطاع الصناعة التحويلية في السودان	**97-87**
المبحث الثالث : الاستراتيجية القومية الشاملة ،،، وتطور مناخ الاستثمار	**112-98**
المبحث الرابع :الاستثمار بقطاع الصناعة التحويلية في الاستراتيجية القومية الشاملة 1992-2002	**150-113**
المبحث الخامس: تقييم الأداء الصناعي للاستراتيجية القومية الشاملة	**183-151**
الفصل الثالث	
تمويل الاستثمار بقطاع الصناعة التحويلية	
المبحث الأول : التمويل الصناعي (المفهوم – المضمون – المعني)	**192-184**
المبحث الثاني : التمويل المصرفي بقطاع الصناعة التحويلية	**226-192**
المبحث الثالث : التمويل غير المصرفي بقطاع الصناعة التحويلية	**223-227**
الفصل الرابع	
تحليل الفرضيات ،،، النتائج والتوصيات	**244-235**

المقدمة :

يعتبر الاستثمار من العوامل الأساسية في تحقيق النمو الاقتصادي ذلك أن الاستثمار هو المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي لارتباطه المباشر بالتكوينات الرأسمالية وزيادة قدرات الاقتصاد الوطني على الإنتاج إضافة إلي الانعكاسات الإيجابية للاستثمار من زيادة قدرات التوظيف وبالتالي رفع مستوى المعيشة للمواطنين .

كذلك يعتبر قرار الاستثمار من أهم وأصعب القرارات التي تتخذها الإدارة على مستوى الدولة أو المنظمة ذلك أن الإنفاق الاستثماري يحدث في الفترة الحالية إلا أن المكاسب التي يحققها والآثار المرتبطة به تحدث مستقبلا وتستمر لفترات زمنية طويلة ، لذلك فإن أي خطأ في تقدير سلامة قرار الاستثمار تكون نتائجه خطيرة يصعب أن لم يكن من المستحيل تصحيح هذه النتائج .

مشكلة البحث :

تميزت الفترة قيد الدراسة (1990 – 2002) بالتوجه الواضح للدولة للاستثمار كإحدى الوسائل الفاعلة لمعالجة مشكلات الاقتصاد السوداني ، وبما أن قطاع الصناعة التحويلية يمثل رافدا أصيلا ومكونا من مكونات الاقتصاد السوداني وإن زيادة الاستثمار يتطلب بالضرورة توفير المزيد من رؤوس الأموال فإن مشكلة المبحث تتمثل في دراسة الاستثمار والتمويل الذي تم في هذا القطاع من خلال الإجابة على الأسئلة التالية :

- ما طبيعة هذا الاستثمار ؟
- ما هي موجهات هذا الاستثمار ؟
- ما هي أهداف هذا الاستثمار ؟ هل نجحت هذا الاستثمارات في تحقيق الأهداف المرجوة ؟
- ما أثر هذا الاستثمار على قطاع الصناعة وبالتالي على الاقتصاد السوداني ؟
- ما هي مصادر تمويل الاستثمارات بقطاع الصناعة التحويلية ؟
- إلي أي مدى نجحت مؤسسات التمويل في توفير الأموال المطلوبة للاستثمار بقطاع الصناعة التحويلية ؟

أهداف البحث :

تهدف هذه الدراسة إلي الآتي :

- التعرف على أهداف وموجهات الاستثمار في قطاع الصناعة التحويلية خلال الفترة (1990 – 2002م) .
- التحقق من فعالية وكفاءة هذه الاستثمارات ومردودها على قطاع الصناعة وبالتالي على الاقتصاد السوداني .
- التعرف على معوقات الأداء في قطاع الصناعة التحويلية .

- التعرف على الدور الذي تلعبه مؤسسات التمويل في توفير الأموال اللازمة للاستثمار بقطاع الصناعة التحويلية .

فروض البحث :

1 – الاستثمار الفعلي بقطاع الصناعة التحويلية خلال فترة البحث يقل كثيرا عن الاستثمار المستهدف مما أدى إلي عدم تحقيق نتائج اقتصادية إيجابية بالقطاع .

2 - الاستثمار في قطاع الصناعة التحويلية يؤدي إلي رفع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي .

3 - الاستثمار في قطاع الصناعة التحويلية يؤدي إلي تحقيق معدلات نمو موجبة بالقطاع .

4 - الاستثمار بقطاع الصناعة كان له دور إيجابي في نمو صادرات الصناعة التحويلية وتوسيع قاعدة صادراتها .

5 – التمويل بقطاع الصناعة التحويلية لا يتناسب واحتياجات القطاع .

6 – ارتفاع تكلفة التمويل بقطاع الصناعة التحويلية يؤدي إلي ضعف القدرات التنافسية للمنتجات الصناعية على مستوى السوق المحلي والي ضعف حافز الإنتاج للمنتج .

أهمية البحث :

تلعب الصناعة التحويلية دورا متميزا في عملية النمو الاقتصادي وذلك لما للصناعة من قدرة على إحداث النمو بقطاعها وبالقطاعات الاقتصادية الأخرى وبالتالي في رفع الناتج القومي الإجمالي وبالضرورة فإن الاستثمار في الصناعة يعزز من هذا الدور الإيجابي الأمر الذي قد يشكل أحد الحلول للاقتصاد السوداني للخروج من أزمته .

ولما كانت زيادة الناتج الصناعي مرتبطة بزيادة الاستثمار ، كما أن زيادة الاستثمار تحتاج إلي المزيد من رؤوس الأموال ، فبذلك يكون التمويل هو العامل المهم في تحقيق الاستثمار وبالتالي تحقيق للنمو الاقتصادي .

منهجية البحث :

اعتمد هذا البحث الأسلوب الوصفي التحليلي في صورته النوعية والكمية ، معتمدا على مصدر أساسي من مصادر المعلومات تمثلت في المراجع ، التقارير والنشرات ، المجلات والدوريات ، المؤتمرات وأوراق العمل كمصادر ثانوية للمعلومات .